

٢- المنهج الثاني: الاستدلال

وهو مسحى عن الشيخ أبي هاشم وأصحابه (١)، كالشيخ أبي عبد الله البصرى (٢)، وقاضى القضاة (٣)، وغيرهم من جلة المعتزلة، هو أن العلم بالقبح والحسن والرجوب، من هذه الأشياء معلوم بالضرورة على جهة الجملة، وأما وجه القبح (٤) والحسن فيها (٥)، فالعلم به من جهة الاستدلال، وفيه مسلكان:

١- المسلك الأول: برهاني.

وتقريره، أنا متى علمنا كون الضرر خالياً عن جميع جهات الاستحقاق، ولا عرض يلحقه؛ فإنه يكون قبحاً. ومتى لم يعلم ذلك بأن كان من أجل الاستحقاق، أو من جنابة سابقة؛ فإنه لا يكون قبحاً، فلما دار القبح على هذه الأوصاف وجوداً وعدمًا؛ لا جرم قضينا بكونه قبحاً لإجل ما اختص به من هذه الوجوه، وهذه الطريقة تلقب في لسان المتكلمين بالطرود (٦) والعكس (٧)، ومعنى الطرد وجود القبح لوجود هذه الأمور، ومعنى العكس، انتفاؤه لا انتفائها، أو بانتفاء واحد منها فلا جرم كان معللاً كما ذكرناه آنفاً.

(١) عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى من كبار علماء المعتزلة، من الطبقة التاسعة، له آراء انفرد بها عن غيره، وتبعته فرقة سميت «بالهشمية»، له مصنقات مثل: «الشامل» و«تذكرة العالم»، و«العدة» انظر ابن المرتضى: طبقات المعتزلة؛ ص ٩٤.

(٢) الحسين بن على بن إبراهيم، فقيه أصولى من كبار شيوخ المعتزلة، من الطبقة العاشرة ت ٣٦٩ هـ، له مؤلفات كثيرة مثل: «الإيمان»، «الرد على ابن الراوندى»، «الرد على الرازى» انظر التوحيد: الامتاع والموائسة ١/ ١٤٠.

(٣) هو القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدي ت ٤١٥ هـ، من كبار علماء المعتزلة، وصاحب «المغنى» و«الأصول الخمسة».

(٤) القبيح: هو ما يكون متعلق الذم فى العاجل والعقاب فى الآجل. التعريفات؛ ص ١٩٦.

(٥) الحسن: ما امرنا بمدح فاعله، وعرفه الباقلانى بقوله هو ما وافق الامر من الفعل. وقال الجرجاني هو كون الشيء ملائماً للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة كمال كالعلم وكون الشيء متعلق بالمدح كالعبادات. انظر الحدود؛ ص ٥٨، والإنصاف؛ ٤٩٤، والتعريفات؛ ٩٨.

(٦) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم فى النبوت. انظر التعريفات، ١٥٩.

(٧) العكس: عدم الحكم لعدم العلة. انظر الحدود؛ ص ٧٥.